Distr.: General 2 December 2011

Arabic

Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

۲۷ شباط/فبرایر – ۹ آذار/مارس ۲۰۱۲

البند ٣ (أ) من حدول الأعمال المؤقت*

متابعة أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات؛ الموضوع ذو الأولوية: "تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة"

بيان مقدم من ائتلاف مكافحة الاتجار بالمرأة، وجماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية، والرابطة الدولية للفرانسيسكانيين، ومنظمة الكأس المقدسة، والمجلس الدولي للمرأة اليهودية، والرابطة الدولية لراهبات تجلي السيدة العذراء، والمجلس النسائي الوطني للولايات المتحدة، وجيش الخلاص، وجمعية راهبات نوتردام دي نامور، وجمعية الإرساليات الطبية الكاثوليكية، والرابطة الدولية لأخوات المحبة، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



050112 191211 11-61846 (A)

[.]E/CN.6/2012/1 *

البيان

نحن، المنظمات غير الحكومية التي تسعى إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، نحث لجنة وضع المرأة على التصدي لقضية الاتجار بالنساء والفتيات من المحتمعات المحلية الريفية. وتشكل هذه الممارسة المنتشرة على نطاق واسع تحديا راهنا ومتناميا في وحه تمكين المرأة الريفية.

ضعف المرأة الريفية إزاء الاتجار

إن فقر النساء والفتيات في المناطق الريفية يجعلهن عرضة للاستغلال من قبل المتاجرين بالأشخاص. وهذا الضعف، المقترن بالطلب على النساء والفتيات لاستغلالهن في صناعة الجنس وكمصدر لليد العاملة الرحيصة، يجعل من اختطاف هؤلاء النساء والفتيات وترغيبهن وخداعهن أعمالا مربحة للمتاجرين بالأشخاص. والسكان الريفيون في الكثير من البلدان ينتمون إلى الفئات الأكثر إفقارا، وهو ما يتسبب بتحول أعداد متزايدة من النساء والفتيات الريفيات إلى سلع تباع في سوق البغاء أو العمل القسري، ضمن المناطق الريفية والحضرية على حد سواء.

ويجري الاتجار بالنساء والفتيات الريفيات على الصعيد الدولي وضمن حدود بلدافمن على حد سواء. وكثيرا ما تجذبهن الوعود بعمل شرعي يعود بأجر حيد بعيدا عن مجتمعاقمن المحلية وأسرهن. وبدلا من ذلك، يحولن إلى سلع تباع في صناعة الجنس التجارية أو يستغللن في العمل القسري، حيث كثيرا ما تتعرض النساء والفتيات إلى العديد من أشكال العنف الجنساني، يما في ذلك الاعتداء الجنسي والتحرش الجنسي.

وقد كان تأثير العولمة في مجالي الزراعة والصناعات الصغيرة، اللذين يشكلان مصدري الدخل الأساسيين في الاقتصادات الريفية، مدمرا. ونظرا لاستمرار عدم المساواة بين الجنسين، لا يزال يجري التمييز ضد المرأة في مجال العمالة. ولذلك فقد أثر اختفاء فرص العمل في الصناعة المحلية والمزارع الأسرية في النساء بشكل غير متناسب. وبالإضافة إلى ذلك، كثيرا ما يهمل تعليم الفتيات في المناطق الريفية، مما يؤثر سلبا في آفاق حصولهن على وظائف. ومعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى النساء في المناطق الريفية في الكثير من البلدان هي أقل بكثير مما هي عليه لدى النساء في المناطق الحضرية في تلك البلدان.

وزادت العولمة أيضا من الطلب على الاستغلال الجنسي، مع انضمام الأجانب الأثرياء إلى المشترين المحليين الذين يسعون إلى الحصول على الجنس التجاري. وتعد السياحة الجنسية مشكلة متفاقمة، ولا سيما في البلدان النامية. ويقوم المتاجرون بالأشخاص، الذين

11-61846

تدفعهم الأرباح المتأتية من بيع الجنس، بنقل النساء والفتيات الريفيات إلى المناطق السياحية لتلبية الطلب على البغاء. وبما أن النساء والفتيات يفصلن جغرافيا عن الأصدقاء والأهل الذين قد يتمكنون من مساعدةن، ولأنفن يفتقرن إلى التعليم ولا يستطعن الحصول على المال، فاحتمالات نجاةن من حياة الاستغلال الجنسي محدودة.

آثار الاتجار على تمكين المرأة الريفية

كثيرا ما تهاجر النساء اللاتي يجذبن إلى القيام بذلك كوسيلة للخروج من الفقر، وربما من أجل تقديم مساعدة مالية إلى أسرهن ومجتمعاتهن المحلية الأصلية. ويستغل المتاجرون بالأشخاص والقوّادون النساء والفتيات اللاتي يسعين إلى تحسين أحوالهن من خلال التعليم أو العمل أو الهجرة أو غير ذلك من الفرص. وإذ يحرم المتاجرون بالأشخاص الفتيات من إمكانية الذهاب إلى المدرسة، فإنهن لا يتمكن من تطوير إمكاناتهن الاقتصادية، مما يديم استغلالهن في كثير من الأحيان إلى ما بعد وصولهن إلى مرحلة البلوغ. وإذ يحرم المتاجرون بالأشخاص النساء من فرص الحصول على عمل لائق، فإنهن لا يتمكن من تحسين أحوالهن. وكي تتمكن النساء من المشاركة في تنمية مجتمعاتهن المحلية، يجب القضاء على الاتجار بالنساء والفتيات.

والأثر السلبي الذي يخلفه الإتجار بالأشخاص في صحة النساء والفتيات وحقوق الإنسان الخاصة بمن في جميع أنحاء العالم هو أثر هائل. وكثيراً ما تعاني الضحايا من عواقب صحية خطيرة، بما فيها الإصابات البدنية من جراء عمليات الضرب والاغتصاب والجنس غير المرغوب فيه؛ والصدمة النفسية؛ والأمراض المنقولة جنسيا؛ وتعاطي الكحول والمحدرات الذي يسببه القوادون أو تسببه محاولات التطبيب الذاتي من جانب الضحايا. والعنف الجنسي، الذي تعاني منه ضحايا الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي والاتجار بالإناث لأغراض العمل على حد سواء، هو أحد العوامل الرئيسية لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد حدد برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة البشرية/الإيدز ومندوق الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الأمم المتحدة للمائة والفتيات مع الإشارة إلى عدم قدرةن على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين النساء والفتيات مع الإشارة إلى عدم قدرةن على التحكم في أحسادهن وفي حياقن. وتعاق قدرة النساء والفتيات اللاتي يعانين من هذه المشاكل الصحية الخطيرة والطويلة الأحل على المشاركة في التنمية الاقتصادية المشاكل الصحية الخطيرة والطويلة الأحل على المشاركة في التنمية الاقتصادية المشاكل الصحية الخطيرة والطويلة الأحل على المشاركة في التنمية الاقتصادية المتماقين المجلهة.

3 11-61846

التو صيات

نحث على انتهاج سياسات واتخاذ إجراءات في المحالات التالية:

- اتخاذ توصيات محددة على الصعيد المحلي لا تقتصر على إنهاء أشكال معينة من العنف الذي يمارسه الذكور بل تشمل أيضاً تحويل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية العامة كالنظام الأبوي وغيره من النظم الاجتماعية الضارة التي تؤذي المرأة بلا انقطاع
- قيام الحكومات بالقضاء على العوامل الاقتصادية والتمييزية، من قبيل الفقر، والعنف المنتظم ضد النساء والفتيات، والتمييز الجنساني، والممارسات التقليدية الضارة، وأشكال التمييز الأخرى، كالعنصرية، التي تجعل النساء والفتيات الريفيات عرضة للاتجار والاستغلال الجنسي للأغراض التجارية
- دراسة وإصلاح سياسات التنمية الاقتصادية التي لها تأثير سلبي غير متناسب على السكان الريفيين
- تنفيذ مناهج تعليمية تعزز المساواة بين الجنسين في العلاقات من حلال إذكاء الوعي بأضرار التنميط الجنساني، والاستغلال الجنسي، وتشييء النساء والفتيات، وذلك على أساس وطني في جميع المناطق
- ضمان المساواة في الحصول على التعليم ووضع برامج لمحو أمية النساء والفتيات الريفيات
- توفير ما يكفي من تمويل ودعم للخدمات المقدمة إلى الناجين من الاتجار بالأشخاص والبغاء على الصعيدين الدولي والمحلي، بما في ذلك البرامج الرامية إلى إيجاد مخرج لهن يوفر المساعدات المالية، والتعليم والتدريب على العمل، وفرص العمل، والإسكان، والخدمات الصحية، والدعوة القانونية، وتصاريح الإقامة، والتدريب اللغوي
- تعزيز قوانين فعالة ترمي إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص والبغاء، وما يتصل بهما من أشكال الاستغلال الجنسي، يما في ذلك الأحكام التي تحرم الطلب على الاتجار بالأشخاص والبغاء، استنادا إلى مبادئ المساواة بين الجنسين، من قبيل نموذج بلدان الشمال الأوروبي
- رفض السياسات الحكومية التي تشجع البغاء، سواء من خلال إضفاء الطابع القانوني على صناعة الجنس أو عدم تجريمها

11-61846

- رفض المصطلح المضلل "أعمال الجنس"، الذي يقلل من شأن الانتهاكات واستغلال البغاء ويحاول إعادة تعريفه بأنه عمل عادي، ولا سيما فيما يتعلق بالنساء الفقيرات أو المهمشات
- التصديق على اتفاقية قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتنفيذ تلك الصكوك.

ويجب أن تعتمد الحكومات، وتمول بدرجة كافية، برامج ترمي إلى ضمان وصول النساء والفتيات الريفيات على قدم المساواة إلى التعليم وإلهاء التمييز في التوظيف القائم على أساس نوع الجنس. واعتماد سياسات قصيرة النظر في مجال التنمية الاقتصادية وتطبيع الصناعات التي لا تحمي الكرامة وحقوق الإنسان يمنعان المجتمعات من تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويجب على الحكومات أن تضمن عدم ترك المجتمعات الريفية في حالة فقر مجردة من الفرص المتاحة للمرأة نتيجة للعولمة وتحول النظم الصناعية. ويجب أيضا على الحكومات إلغاء السياسات التي تضفي الطابع المؤسسي على الاستغلال من حلال إضفاء الشرعية عليه من الناحية القانونية. ويجب القضاء على الاتجار بالنساء والفتيات الريفيات من أحل إحضاعهن للاستغلال الجنسي للأغراض التجارية والعمل القسري من خلال معالجة كل من الفقر الذي يجعلهن ضعيفات والطلب الذي يسيّر هذه الصناعة.

5 11-61846